

أي لا بالليل الفريزي الى الشر والخلق المطبوع ولتلك لم يأت بهذا القيد في آية من قبل توبتهم .  
ومن قوله تعالى « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم  
فيها خالدون » وقوله « كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » كلا أنهم عن ذمهم  
يومئذ ليجوبون . ومن حديث النكتة السوداء . « ومن قول السلف : المصاحبي يريد الكفر .  
وعلم النفس والأخلاق يفيدنا ان الملكات التي تنطبع في النفس بالعمل هي صفة للنفس  
كصفات الجسد ، وان مقاومة الاخلاق السيئة انما تكون بترك العمل الذي هو أثر الخلق الذم  
والواجبة على عمل يضادها زمانا طويلا مع التكلف ليحدث في النفس وصف يضاف ذلك  
أو يضاف ويغلب عليه ومن عني به تذيب نفسه او غيره في الكبر ولو بمقاومة بعض الامارات  
والاخلاق بصرف صموبة هذا الأمر وتصبره . نعم ان من خلط عملا صالحا وآخر  
سيئا قترحت في نفسه آثار الخير وآثار الشر يرجح ان يغلب في آخر عمره اثر الخير  
بتوفيق الله تعالى كما قال تعالى في بعض المتخلفين عن الجهاد من المؤمنين في واقعة  
تبوك « وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب  
عليهم إن الله غفور رحيم » وربما كانت توبة الكافر من الكفر قبيل الموت أقرب الى المقبول  
لان الايمان مسألة عقلية اذا زالت الشبهة وقامت الحججة يزول الكفر ويستقر الايمان حالا  
واذا طلبت زيادة النور في هذا المقام فمليك بمطالعة كتاب التوبة للإمام الغزالي  
وما كتبه في مصنف (سوء الخاتمة) نعوذ بالله منها في باب الخوف من الجزء الرابع من  
الاحياء . ولا تأخذ بطواهر أقوال بعض الفقهاء وتعليقاتهم اللفظية صكقو لهم عهد  
جديد وعهد قديم وغير ذلك . والله أعلم . وسنجيب عن سؤالك الآخر في جزء  
آخر ان شاء الله تعالى

### ﴿ باب المناظرة والرسائل ﴾

( شكل حكومة الاسلام ، وصف المسلمين باستبداد الحكام )

« مراجعة الشيخ صالح بن علي الياقيني من ( حيدرآباد الدكن ) وردته الثاني على رفيق بك العظم »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله محمد بن نبيه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ثم أهدي

السلام ورحمة الله وبركاته الى حضرة العلامة الفاضل خدام السنة وقامع البدعة مولانا

السيد محمد رشيد رضا مدير النار الاخر لثبر سلك الله بنا وبه منيح الرشد والرخاء  
 آمين... وبعد فاني وقتت على المراجعة التي كتبها حضرة العلامة الفاضل كبير النفس  
 وشديد الفيرة ورفيع الهمة ، ذو المكارم الجملة ، أخونا رفيق بك العظيم وشررت في  
 الجزء ١٧ من المجلد السابع من النار تحت عنوان (ضيف المسلمين بمنج العياضة بالدين)  
 واقفا هذه الرسالة في آخر رمضان شهر الرحمة والغفران ورأيتكم وعدم بكتابتكم  
 في الموضوع فأخبرت الجواب لامي بأنكم ان فتم تأتوا بالحق الصراح ونصل الخطاب ان  
 شاء الله وفي رمضان المنظم شاغل مما هو اهم من هذا وورا ذلك كله سبب آخر وهو  
 ان محبكم الحقيق أصيب بالحلمي وحين حصلت الافاقة ورأيت حضرتمكم ارجا البحث  
 كتبت الى جنابكم هذه الكلمات لتظروها أولا ثم تصلحوا ما يلزم ثم تنشروها في  
 مناوكم الاخر حتى يتكرر نشر هذه الابحاث ان يجلي الله الصدأ من مخيلات الأمة ،  
 ويكشف عنهم العنة والظلمة .

وأقول أولا ليعلم القراء الكرام ان هذه الابحاث والكتابات والبراهينات الصادرة  
 مني ومن الاخ الفاضل رفيق ، حقنا الله وياه بالتوفيق ، ليست من مباراة المتعلمين ،  
 ولا من مغالبة التنصيين ، وانما مقصد كل منا ظهور الحق وبيان الحقيقة التي هي خالقة  
 كل مؤمن ومنصف وفاقية كل من اتقى أهمل ملتنا على حالهم الواحة وموقفهم الخرج  
 للدين بأرزا الامم المتراخنة في حلبة السبق الى مواقف الكمال وحلول مناوكل الشرف  
 والسيادة ، فياجون الله وبإفارة الله ما لنا وماذا حل بنا ابن الأئمة والفيرة التي يحققي بها  
 من يؤمن بقوله تعالى « ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف  
 يغلبوا ألفين » الآية ، أعدم وثوق بوعده تعالى شأنه ايتا النصر ، إلهنا وعلينا ان نكون  
 من سلالة أوائلك الابطال الشجعان ، ليوث المعامع والطمعان ، الذين أجابوا بالتلبية داعي  
 الايمان ، ثم نحن نخضع ونرضى منخطة الذل وموقف الهوان ، فوا عجباه ووا أسفاه :  
 أفهنا الجين والجمود والعبودية لغير الله محبة في هذه الحياة للتنصية التي يزهد فيها كل  
 ذي شهامة ؟ ام انقلب الأمر وعكست القضية حتى صدق علينا قوله تعالى « ولتجدنهم  
 أحرس الناس على حياتهم وقوله تعالى « يود أحدهم لو يصر ألف سنة » أما تلوها كما  
 كان تلوها أسلافنا في أناس أماتهم الله وسلطنا عليهم ثم أهانونا وتسلطوا علينا ؟ أم كذبنا

بما وعد الله عباده المؤمنين تكديباً؟ وليت شعري كيف يتصور ان طاغلايزهد في الدنيا وفيما عند الله معاً؟ نعم ذب الله من الحور بعد الكور دفاتها لا نهمي الابصار ولكن تسمى القلوب التي في الصدور ، ويأري من أي صوب رميناء ومن أي وجهة بليناه وما سبب هذا الداء العضال ، الذي حير ألباب الرجال

وأخونا الفاضل شريكنا في الألم والحزن والتوجع على القوم وقد أبان في ذلك من رأيه ما قد اطلع عليه القراء الكرام وأظهرت من رأبي ما ترجح لدي وكان من رأيه ان هذا السقوط الذي يكاد ان يقضي على حياة الامة بالأس والقنوط سببه مزج السياسة بالدين متبديده الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم الى هذا الوقت المرذول وشرحت من رأبي ان هذا المرض لم تصب به هذه الامة الا بعد الخلافة النبوية وسببه ترك الدين وكلما امتد الزمان وبعد المهدي زاد بعدهم عن الدين وبذلك يزداد مرضهم وضعفهم الذي هم الآن يأنون من وطئته بلسان حالهم لا بلسان مقالهم . وقلت انهم لو مزجوا السياسة بالدين كما أمرهم الله لما نزل بهم ما نزل . الاخ الفاضل يدعوهم الى تدارك ما فات العرب في بدء الاسلام من إقامة سلطة شورية نيابية وأنما أنكرت عليه ما استحسنه من هذه السلطة بل وافقتة عليها كما اني وآياه ككل ذي لب وغيره مشتركون في الكآبة والنوح على ما أصاب أهل ملتنا وانما أنكرت اطلاق ان سبب هذا الضعف هو مزج السياسة بالدين وتغنيه ان لو تركوا الدين جانباً والسياسة جانباً وتغنيه أيضاً ان لو سلك العرب في اقامة الحكومة مسلك الرومان وقوله في العرب : هم اقمهم في البداوة : والحال انه يعلم ان من العرب بدوا وحضراً ومنهم تبابعة وسلاطين وأمرأه وأقبالا ولو كانوا كلهم أهل بداءة لمسا صح نبيه صلى الله عليه وسلم من تحضر ان يهود الى البداوة والصحابة رضي الله عنهم هم سادات الحضرة وظني ان الأخ الفاضل انما أطلق هذا اللفظ على ما هو المتعارف في هذا الزمان من ان البداوة ليست تقصاً أو لعل مراده العرب غير الصحابة لأن محبتهم لارسل صلى الله عليه وسلم أناتهم كل فضيلة فهم سادات الحضرة ولكن لم يوجد لديهم تاريخ أساسي ولا سياسي للدولة لكون اسلافهم مناصلين في البداوة وهذا الاحتمال هو اللائق بعلمه وفضله . وأنا ذكرت ان الله تعالى أغنانا بما شرع لنا ولم يحوجننا الى الرومان ولا الى غيرهم على أن الوقوف على معرفة أحوالهم وتواريخهم كان

يومئذ متعذراً وفي غاية الاستبعاد فطريقةهم مجهولة مهجورة والحكومات التي كانت بذلك العهد شخصية استبدادية ولو قلنا ان العرب بل وأكثر طوائف ذلك العهد لم يداخل متخيلاتهم ولم يطرقت اسماعهم شورى الرومان النياية لم يبعد قولنا فاقترح ذلك على العرب أو غيرهم ليس في محله -

ورأيت أقرب من هذا الاقتراح لو ان المسلمين توجهوا الى الآيات والأحاديث التي تتعلق بالامامة العامة والحكومة فجمعوها وفرعوا عليها كما توجهوا الى ماورد في غيرها من سائر الفرعيات من عبادات ومعاملات وغيرها مما دونوه في كتب الفقه وشروح الحديث وغير ذلك وذكرت انه لم يمنعهم ويصدهم عما ذكر الا ظلم ظلمة المستبدين وقلت ان الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم لم تكن امارتهم شخصية استبدادية بل خلافة شورية أمرهم الله بها ووصفهم بها ومدحهم عليها وان لم يكن في استطاعتهم رضي الله عنهم نصب مجلس شورى انتخابي كالمهود في هذا الزمان عند النصارى أو يكاد ان يكون مستحيلاً لان أكثر كبارهم وقراءهم وعلماهم الذين لو وقع انتخاب لم يمددهم كانوا متفرقين في الغزو والجهاد في سائر البلاد مشتغلين بقيادة المجاهدين ونشر الدين ولو أقيم مجلس شورى انتخابي منهم لفاتهم الفرض الذي لأجله بعث الله أنبياءه وأنزل كتبه وهو نشر الدين والبعض القليل بقي في جوار الخلفاء فمن ينتخب ومن يترك ومن هي الرعية التي تنتخب؟ فلم يبق في استطاعة الخلفاء في اقامة هذا الواجب شرعاً وعقلاً إلا ما عملوا به وهو انهم كانوا اذا نابهم الأمر ينادون: الصلاة جامعة: فيجتمع من ثم من المسلمين ويعرض الأمر المستشار فيه فهذا عندهم فاحفظه. وامان سواهم ممن جاء بعدهم من الظلمة قفل فيهم ماشئت. بقي ان الصحابة رضي الله عنهم لم يدونوا لمن يأتي بعدهم الطريقة لتأسيس السلطة العامة فاجوابه انهم لم يجمعوا غير القرآن حذراً من تدوين كتاب مع كتاب الله وقد ثبت ذلك في الرسالة السابقة -

أما قول الاخ الفاضل انه قد ثبت عند الاصويين ان الانبياء قد يخطئون في اجتهادهم والعرب في صدر الاسلام لو فرضنا انهم اجتهدوا وأخطؤوا فهل في ذلك ما يدعوا الى استكبار ذكر هذا الخطأ: فأقول في جوابه ما ذكره من جواز اجتهاد الانبياء ثم جواز وقوع الخطأ فيه الذي لا يقرون عليه ذكره الاصوليون واضاربوا فيه وما جزم به هو

الحق الذي عليه أهل الأثر إنما بقي أمر وهو ان كان الصحابة وسائر العرب اجتهدوا واقاموا الحكومة وفرض أنهم أقاموها شخصية مطلقة فأخطئوا كما ذكر أفانيس يلزم حينئذ تجوز الخطأ على إجماعهم وعملهم المستمر وأنا وهو لا نقول به أما اذا لم يكن إجماع فاني لأستكبر ذكر هذا الخطأ إنما يستكبره الجاهلون على التقليد الذين يجيئون الخطأ من أئمتهم ويستنونهم ممن يجوز عليه الخطأ من افراد الأمة -

قال الاخ الفاضل والرسول صلى الله عليه وسلم لم يؤسس دولة بل شرع شرعاً على ان قال وليس هناك نص بيته بين كيفية تأسيس الدولة : كذا قال وليس بصحيح على اطلاقه من وجوه

( الوجه الاول ) ان من ابد كل بعيد ان يكون الشارع مع كمال حكيمته و عدله وعلمه الذي لا يهرب عنه مقال ذرة في السموات والارض يدلنا على كل أبواب الخير وطرقه ورسوله صلى الله عليه وسلم يعلمنا اكمل الاخلاق حتى آداب العشرة وآداب قضاء الحاجة ثم يهمل الارشاد الى هذا الامر العظيم الذي به قوام شرعه وصلاح حربه ( الوجه الثاني ) ما هو الجواب اذا قالت الطوائف المستبدة وحزبهم اعوان الشياطين وبطانات السوء انكم اذا سلمتم ان الشرع لم يبين تأسيس الحكومة وانما تركها الى اجتهادنا فأي قباحة اذا اخترناها شخصية مطلقة ؟ واذا كانت إمارة الخلفاء الراشدين مطلقة فلنا بهم اسوة فحسن متابون على كلا التقديرين ومتميمون وأما ما رونه من سلاطيننا ظلاماً فانما هو باجتهاد منهم وهم متابون على ذلك الاجتهاد أيضاً لأن الامور العامة منوطة بهم واجتهادهم كاف ثم يقولون ان الاستشارة الواردة في الكتاب اذا لم تكن تأسيساً للدولة ولا بياناً لطريقتها فاجابها على أي أمر باطل وفائته ان تكون مندوبا اليها استجاباً

( الوجه الثالث ) ان السلطة العامة اما ان تكون جمهورية نيابية أو شخصية مقبدة أو شخصية مطلقة لاسيما الى الاخير لان تعيين الخليفة الشرعي مشروط برضاء المسلمين واختيارهم له وبيعتهم والاصل ان تبقى لهم هذه الحقوق بعد نصبه والافات فائدة منحهم اياها ابتداءً وايضاً فلا تمقل حكمة لهذا الانتخاب والبيعة الا اذا استمرت للامة هذه الحقوق في كل شئون الدولة فيؤيد ذلك حجة الاجماع

وان الامة لا تجتمع على ضلالة وانهم كالجسد الواحد الى غير ذلك من وصفهم بالاتحاد والاشترك وتعميمهم بالخطاب ووصفهم بالتعاون على ماورد من اصول المدنية وتكميل كل خير عمومي وفي القرآن والحديث من ذلك الكثير الطيب وكله منافع لتعيين أشخاص تصيد فأقل حالات المستبد أن يكون عاصياً بترك ما أمره الله وأوجه عليه من استشارة المسلمين وهذا الواجب لا يسقط بمجرد اختياره انساناً من خاصته الذين يتلونون بولونه ويتكيفون كيف شاء اذ لا يكون باستشارة هؤلاء مستشيراً للمسلمين لامرأاً ولا عرفاً أما للمستبد الظالم تهديدات الشارع وزواجره وإيعاده بفعل يديه تارة وبالنار أخرى الى غير ذلك من القوارع لا يبقى معها شك ان اقامة هذا القسم من الحكومات لا يأتي بها الشرع المتيقن ، ولا يرضاها الله ولا رسوله ولا المؤمنون ، ونحوه ان الله شرع وأرشد إلى حكومة مطلقة إنما يقوله البغاث والغثاء الذين لا يعبأ الله بهم المتزلفون بالمصانعة والتفاني الى طواغيتهم الظلمة فقولهم هذا عار وخزي على المسلمين كما انه كذب صريح على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو تنقيص لا كل الاديان يقتضي نسبة الظلم وتقريره والرضا به على الله ورسوله (ص) وان يكون الشرع آياً بنقيض ما تستحسنه العقول السليمة ويكفي في رد هذا القول مجرد حكايته ويكفي في عدم المبالاة بمثاليه الذين هم أهون على المسلمين من قامة الطريق مع وضوح افتراءهم صفراً أنفسهم وسقوط همهم واقتصارهم على الخطوط الشخصية واختيارهم هذا المرض الأدنى واستبداله بالذي هو خير وتركهم الانسانية واعوجاجهم عن طريق العقلاء مع الوقاحة وقلة الحياء والفيرة قلل الله عددهم وأخزاهم

واذا بطلت الحكومة المطلقة شرعاً وعقلاً بقيت الحكومة المقيدة ، والحكومة الجمهورية التياية ، فاذا نظرنا بالانصاف والمعدل ورمينا الافراط والتفريط بعيداً عنا واينا ان الشارع لم يجعل هذا الامر المهم العظيم وان إرشادات الكتاب والسنة دائرة على جواز تأسيس إحدى هاتين الحكومتين على التبادل واختيار إحداها بالمصلحة التي تقتضيها حاجة المسلمين وعلى الحكومة الاولى مضت سنة الخلفاء الراشدين ويدل عليها قوله تعالى مخاطباً لرسوله صلى الله عليه وسلم « وشاورهم في الامر » وقد قرر علماء اصول ان الامر يقتضي الوجوب فهذه الآية أصل عظيم في جواز تأسيس الحكومة

الشخصية المقيدة بالشورى ، بيانه ان الاستشارة واجبة وترك الواجب مصيبة فترك الاستشارة مصيبة وقد جاء في الحديث : لاطاعة لخلق في مصيبة الخالق : والسلطان المستبد مخالف لامر الله في حكمه وكل مخالف لامر الله في حكمه لا يرضاه بل يستخط عليه فالسلطان المستبد لا يرضاه الله شرعا فلزم أن هذا السلطان لاطاعة له ولا يرضاه الله فلا يكون شرعياً الا اذا كانت سلطته مقيدة بالشورى فالمسلمون يصبون الخليفة ويوتون له وهذه الآية الكريمة تقيد سلطته وتبين طرز الحكومة فتعينه ونصبه بأيديهم وأمور الحكومة مشتركة بينهم وبينه بحكم الشرع والعقل ويجب عليهم نصحه وطاعته في كل منصوص شرعاً أو ما أجراه بعد إجماع أهل الرأي والمشورة وتكون طاعته في الأمر الأول كوجوب امتثال حكم القاضي ، ولا يلزم في احكام القضاة المنصوصة المشاورة واذا كان الله أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بمشاورة المسلمين مع عصمته وتأيدته بلوحي من السماء فما بالك بمن يجوز عليه الخطأ وهو يدعي انبياءة عن هذا الرسول القبول وأنه من اتباعه وأمة أيليق به أن يرغب عن نهج متبوعه الا ان يكون كاذباً في دعواه مارداً متمرداً والله تعالى لا يرحم الماردين المتمرد

ووالله ان هؤلاء الظلمة وأعوانهم قد تجرأوا على الله وخالفوا أمره واتبعوا غير طريق الرسول (ص) والمؤمنين وخالفوا العقول واستغفوا عما لم يستغف عنه من يدعون أنهم نائبون عنه ، أفسدوا أمر الأمة وأوهوا قواها وأماتوا إحساسها وشعورها ولقد بلغ هؤلاء النوكي من التهافت المبالغ الورد أنهم للامة والدين والعقل أعداء . فلا أهلاً ولا سهلاً بهذه الوجوه القاسية ولا سهلاً ولا طاعة ولا هم امراءاً نابل الخصوم اللدنة . ولكن ذلك عقاب ما كسبت ايدينا والتقصير منا واللوم طائد علينا إذ وسدنا أمورنا الى مثل هؤلاء وسجلناهم مختارين وخالفنا بذلك ديننا وعقول العقلاء ولو انا نشترط مع تأمير كل أمير ما يضمن لنا السلامة من فجوره وقتكه في أمورنا وأنفسنا لما تعدى طوره (١)

(١) المآثر: يظهر أن الكاتب تخيل أن الواجب في الشرع من اختيار الأمة لأمراء المؤمنين واقع بالفعل وانحسرت أساليب الاختيار لجهالها ولو استملى الوجود دون التصور الخيالي فقال ان انزال المسلمين هؤلاء لأمراء هو عقوبة على تركهم مقومات الأمة حتى صاروا أفراداً متفرقين لا يجمعهم جامع يحقق فيهم معنى الأمة التي تختار أمراءها وتلزمهم بالتزام شريعتها فتؤنس عليهم المتقلبون ، وأذا فقههم عذاب الطون ، وانما تكشف الغمة ، اذا صار الأمة

ليس من المجيب الغريب ان تأتي وانهد الى شخص كسائر افرادنا فنرفعه وانهلي رتبته ونوليهِ اموالنا واعراضنا وانفسنا ونحن نرى ونذوق من امثاله من صرارات الاستبداد والظلم ما يضمضع الجبال ولا يجهله الاطفال ومع ذلك كله لا اشترط عليه شروطاً شرعها الله وقضى بها العقل؟ وهل هذا الاطار على الانسانية وترك للدين او سفاهة وجنون الالههم سلم سلم

أما الحكومة الثانية أعني الجمهورية النيابية فيستدل على جوازها بقوله تعالى « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض » وقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » بيانه ان وعد الله لهم بالاستخلاف جاء تبشيرهم وادخال السرور على جميع المسلمين وهو لا يتحقق الا اذا كان أمر الاستخلاف مشتركاً بينهم ولكل فرد منهم فيه حق يستوفيه ويباشره بنفسه اصالة أو بولاية من يثق به وهذا المعنى يتم بانتخاب النواب في الجمهورية فالآية تدل على هذه الحكومة وتحمّل الدلالة على الحكومة المقيدة أيضاً كل منهما في الوقت اللائق به

أما قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فهي تبين وصفهم على سبيل المدح والرضاء والتقرير في الحال والاستقبال والمراد بالأمر الذي لا يجوز ارادة غيره الأمر الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشاورهم فيه جملة في هذه الآية بينهم مشتركاً لم يخص به أميراً دون مأمور على تنزيل المعدوم للموجود به في آية الاستخلاف منزلة الموجود والخبر بهذه الصفة يفيد معنى الأمر مع زيادة تأكيد دلالاته على الحال والاستمرار بخلاف الأمر بصيغته ولفظه فإنه لا يدل على التجدد

ومما يحتمل ان يراد به هذه الحكومة أو شبهتها قوله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » الآية وللمفسرين في أولي الأمر قولان الأول الأمراء والثاني العلماء ومآل التفسيرين ومعناها واحداً لان الأمراء الذين يأمر الله بطاعتهم لا بد وان يكونوا علماء وقد تقدم ان الله لا يرضى بتأمير الجاهل ولا يأمرنا بعبادتهم للخلافه قط ولا يجوز لأي طائفة من المسلمين ان يختاروا للإمارة من كان بهذه الصفة سواء كان من نواب جمهورية أو من أهل شورى مع الإمام أو من سائر العمال . وجه دلالة الآية ان المأمور بطاعتهم في هذه الآية جماعة

لاسيما على قول من قال ان اولي الامر العلماء ولا تحقق اطاعة كلهم أو أكثرهم الا اذا كانوا مجتمعين معينين بالشخص والزمان والمكان واتفاقهم على أمر واحد وكل ذلك لا يتصور الا في الجمهوريات أو ماشابهها على الأقل . والمراد بالعلماء العلماء بالكتاب والسنة اذ لم يكن اذ ذاك علماء سواهم وهم الذين يردون فصل متازعاتهم الى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم اما المقلدة فاما نحا كمن الى كتب مذاهيمهم والى ما وجدوا عليه باءهم من كتب واقوال مشايخهم، والعلماء والأئمة قد ذموا والنقلد ونهوا عن تقليدكم وقالوا المقلد حاطب ليل وقالوا ليس هو من العلماء ولا هو داخل في عدادهم وزميرتهم وايضا قوله تعالى «فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول» يؤيد ويوضح ان المراد بذلك طاعة أهل الحكومة الجمهورية أو ما هي قريبة منها ومشابهة لها اذ لا مراجعة ولا رجوع بعد النزاع الا في هاتين السلطتين أما حكومة الفرائضة والشاردة المستبدة فلا يستطيع أحد من الاعيان فضلا عن عامة الرعية مراجعة أصحابها فإلا بالك بمنازعتهم وأيضا قوله تعالى في شيء عام يدخل فيه التنازع في كل الاشياء وبعض هذه أشياء الحكومة فاذا كان التنازع فيه أمرا من امور الحكومة فالتنازعون فيه هم أهلها وهو المراد . يؤيده انه لو كان المتنازعون غير أهل الحكومة لكان رد تنازعهم الى أهل الحكومة ليفصلوا بينهم بحكم الله ورسوله (ص) فلزم ان أهل الحكومة هم المتنازعون وذلك لا يكون ابدا إلا اذا كانت الحكومة جمهورية أو قربية منها والله اعلم وهذه الآية الكريمة حملها اعوان السلاطين المستبدين على غير محلها وارادوا منها غير ما اراده الله فهووا على المسلمين وخوفوا بها العامة وقادوهم بها امر غميين افتراء على الله ورسوله « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » من زوال النعمة والرياسة ثم غضب الله وعذابه

بقي امر وهو ما إذا تعلب على امر المسلمين احد هذه الطواغيت فهل يجوز خلمه والخروج عليه ام لا والحق انه يجوز خلمه او يجب واما الخروج عليه فلا يخلو اما ان ترجح المصلحة على المفسدة واما ان يتساويا واما ان ترجح المفسدة على المصلحة ففي صورتين الاولين الجواز او التدب وفي الاخرة اختلاف الجمهور من المتأخرين قالوا بالمنع واجازه كثير من السلف وقد خرج جماعة من كبارهم على جبايرة زمانهم

ولم ينقل اليها عن علماء ذلك العصر انكار عليهم ولم يدعهم احد منهم ولا من المتأخرين القائلين بالمتع ايضاً اما الاحاديث في هذا الباب فهي كثيرة وبعضها قد يوهم التعارض ومن جمع بين اطرافها وتحقق نحوى خطابها عرف ان الاولى والافضل عدم الخروج في هذه الصورة لاعدم الجواز لان السائل لما قال لاني صلى الله عليه وسلم: أجالدهم بسيفي هذا: قال له: الا أدلك على ما هو خير لك من ذلك، وأرشدته الى الكف عنهم ووقع مثل هذا السؤال من كثير من الصحابة فأجابهم بمثل ذلك أو مقاربه وهو لم يقل لأحد منهم انك ان فعلت ذلك تكن من الظالمين المماقين وفي بعضها اطلاق الأمر بالطاعة وفي بعضها تقييدها بشير المعصية وقد كان هؤلاء السائلون افراداً كل واحد يسأل عما يفعل حالة كونه منفرداً فجوابه صلى الله عليه وسلم بالكف والصبر يحتمل أن يكون من باب الشفقة والئلا يكلفهم ما لا يطيقونه مع تحقق عدم النفقة والجدي بخرجهم أو لئلا يفتح باب الفتن لأمتهم وخوفاً من أن يحمل كل ظالم من أهل البني وقطاع الطريق سيفوفهم بدعوى التأويل فيخرجون على الأمة يضربون برها وفاجرها وقد صرح بهذا عليه السلام وروي عنه في احاديث كثيرة فأرشد الى ما هو الاحوط والافضل

أما اذا كان الخارجون على هذا الظالم طائفة يترجح عادة ان يزيلوا ظلمه ويكبحوا جراحه فلا ريب ولا شك في جواز خروجهم عليه حيث امن ان يكون خروجهم فرصة يقتتها عدو الدين اعني الكفار فاذا امن هذا المانع فأقل الحالات دخول جواز الخروج في عموم احاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي تؤذن بجواز ذلك ان لم تقل باستحبابه وقد قال صلى الله عليه وسلم: من رأى منكراً منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فليذكره بقلبه: وفي روايات زيادة وذلك اضعف الايمان

قال اخونا الفاضل: والذي يستتبع من رأيه هذا ان الخلافة لو بقيت باختيار اهل الحل والعقد ووسدت الى أهلها ممن عناهم حضرته لما حل بالأمة من مصائب الاستبداد ما حل ولما طرأ على الدولة الاسلامية من الضعف ما طرأ الى أن قال: وما دام مسلماً معنا بهذه المقدمات فقد كان يلزمه أن يبحث عن السبب الذي أفضى بالخلافة الى غير أهلها وبين

الوجه الذي يضمن بقاءها على ما تركها عليه الخلفاء الاولون سائرة على نهج الحق والعدل لا سبيل لأوثك النازعين الى الملك المتوثبين على الخلافة الى خرق حرمتها والتغلب على من كانوا أهلها واحق بها ويرى ما الذي أدخل على مركز الخلافة الاضطراب من عهد الاضطراب عهد الخليفة الثالث رضي الله عنه حتى زعزعت عواصف الفتن الخ

وأقول قد تقدم لنا ذكر تأسيس الحكومة الإسلامية شرعا وبيان خلافة الخلفاء الراشدين بما له وما عليه وفيه الكفاية على اختصاره وجواب هذا السؤال أن تقول قال الله تعالى «قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء» والافهل يمكن أن يكون في طوق البشر صد كل الحوادث والاحتراز عن جميع الطوارق التي تأتي على غير المعتاد والمتنظر وهل يلزم من وجود الأسباب انتفاء المعارضات والموانع؟ لأشيء يقطع للملك بالدوام ولو بلغ من الانتظام والاتقان ما بلغ، والافليبين لنا أخونا الفاضل ماهو السبب الذي تداعت له أركان جمهورية الرومان، ولماذا هاج وماج وذهب أدراج الرياح ذلك النظام المستقر على النواميس السياسية والبراهين العقلية الطبيعية لحكومة كانت نيابية تجدد في أوقات مقررة فاضمحت بعد الهرم حتى لم يبق لها عين ولا أثر أيام ظهور الاسلام والفتح الاسلامي والحق أن يقال سنة الله في خلقته «وتلك الايام نداولها بين الناس» ونحن لا نترك الأسباب بل نعمل ونجتهد فاذا غلبنا فوضنا مع الاعتراف بأن لله الحكمة البالغة وهو أعدل الحاكمين وما أصابنا من مصيبة فيما كسبت أيدينا

على أن سبب تلك الاعاصير والزواج التي زعزعت سرادقات الخلافة في دورها الثالث معلوم منشؤها الا وهي دسيمة ذلك الوزغ الطريد رنجت على اولئك الأغنياء الذين اوردوا الخليفة حياض المنون وفتحوا على الامة باب الشر والبلاء وهم لم يأتوا ما اتوا بدعوى دينية وانما ساقهم الى الخروج سورة غضب من لم يستثبت ولم يغضب لله ولدينه يوضح ذلك طلبهم واقتراحهم عليه مالا يستحقونه شرعاً من خلع نفسه أو تحويلهم ذلك الطريد المنحوس، والاول ليس لهم انما هو الى كبار الامة أهل الحل والعقد وتأديب المجرم الى الخاضعين وهو هو اذ ذلك ولو انهم طالبوه بالحقوق الواجبة عليه الامة عن إقامة مجلس شوري ونحوه لكان هناك شبهة على انهم قاموا عليه بدعوة دينية - على أن تلك العصابة كانوا قبل ذلك الحادث المحزون خاضعين مدغنين

له باستحقاقه الخلافة أو حقها وعلى كل حال فالأولى بنا أن نقول فتلك أمة قد  
خلت الآيات وإنما موضوع البحث ان الشارع هل وضع اصلاً تؤسس عليه الحكومة  
أم لا وقد مر بيان ذلك

وقوله : فاذا توهم أخواننا الفاضل ان هذه الحياة لا تكون طيبة سعيدة الا اذا  
انصبت بصنفة الدين فما رأيه في اليابانيين وهم من الوثنيين؟ جوابه أني لم اتوهم ذلك  
ولم أقل ان العقل بمجرد لا يدل على حسن هذه الحياة السياسية وإنما قلت ان المسلمين  
هم أولى بها عقلاً وشرطاً . هذا وقد اتفق العقلاء على أن أقوى أسباب الأمان والتعاون  
والمحجوم والدفاع هي الرابطة الدينية والجبائسون وان كانوا وثنيين ومعارفهم ليست فرعا  
عن داع ومحرك ديني فأتحدتهم وثباتهم في ميادين الوغى المشهودة إنما هو ناتج عن  
اتحادهم الديني بزعمهم و« كل حزب بما لديهم فرحون »

أما من تركوا الأديان بالكلية وانخرطوا في سلك الدهرية فأتحدتهم المتكلف لاه مصلحة  
هو اوهى من بيت المنكوب ولذلك لا تجرد دهرية متحققة بدهريته شجاعاً ابداً بل  
هو أحرص الناس على الحياة وأشد الناس حرصاً وجهداً في أسباب الثروة والراحة  
لا يبالون من أي طريق وجدوها سواهم للحياة ونقض العهد والاعتقال والظلم  
الا اذا خافوا ضرراً يحبط أعمالهم أو صموية تؤدي الى إنفاق الانفس والأموال  
والمنفعة المترتبة لهم في مقابلة ذلك أقل . فاذا توجهوا أمامهم هذه العقاب والصواب  
تكاسوا وعادوا الى روعانهم وكلامهم المشهور عنهم من ذكر المدنية وحب الأمان  
والانسانية وشبهها من حبالات مكرهم وخداعهم والعقلاء منهم عرفوا ذلك من أنفسهم  
ولهذا تلبسوا بلباس عامتهم الديني وشاركوهم في رسومه الظاهرة حرصاً منهم على بقاء  
الرابطة الدينية في عامة اقوامهم . وهم تحققوا وعرفوا ان العامة تكون بدعوة الدين  
ترساً وحائلاً عظيماً لحفظهم وسد كل هاجم على بلادهم وأعراضهم وأنفسهم وأموالهم ،  
وتارة يصدر عن العامة ويخذونهم آلة للهجوم وفتح البلاد أما ان أحد من هؤلاء الدهرية  
التاركين للدين يستमित في هذه السيل فحاشا وكلا لان ذلك مناف لاوزم مزاممهم  
درسوه من علومهم ومناقض لما قام بأنفسهم واعتقدوه وان شذ أحد منهم فذلك لأسباب  
أخرى كأن تنقصت حياته بالآلام حتى انقلب عليه نسيها عذاباً وصفوها كدراً وحينئذ

قد يرغب بعضهم عن هذه الحياة ولهذا وامثاله ترى بعض هؤلاء، ينتحر باخفا نفسه وهؤلاء هم كبار الزنادقة وعلمائهم ومثلهم في حب الحياة والحرص عليها من تدين بدين يعلم بطلانهم كاليهود الذين كانوا في عصر نبينا صلى الله عليه وسلم

وفي مقابلة هؤلاء، وعلى تقيضهم علماء الاسلام واهل الايمان وحزب الرحمن الذين يخشون في الله ويتماونون له مستعينين به ويشفقون على اهل ملتهم وهو امهم ابتغاء سرضاة الله تعالى لا يخجلون ولا يجبنون ولا يخشون العامة وقاية وترسا بل يتقدمون الصفوف ويصافون الختوف رجا فيا عند الله وعزبه رضاه ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة، تحقوا بوراثه النبيين وعلموا انه ما من فضيلة وسزية اخروية او دنيوية الا والوحي وفقى العقل رائدها ودليلها وموضحها إيجاباً واستحباباً أو إباحة وانهم مثابون في كل ذلك حتى في القمة رفعا احدهم الى فيه، وما من رذيلة او اثم او نقیصة دنيوية أو اخروية الا وقد كرهها لهم الدين المدين، فكل العلوم والمكاسب التي قائمتها ونفعها أكثر من مضرتها المستعملة لتقدم الطوائف وشرفها فأكثرها لا يحط بحكمها عن فروض الكفاية وقد يكون بعضها من فروض الاعيان ومنها ما يستحق حكم الاستحباب وأقل حالات بعضها الاباحة ومن عرف دين الاسلام عرف ما ذكرناه

ولما فسد هذا الصنف من المسلمين فسد سائر الامة الا اناساً قليلين غرباء لا يزالون يدعون الى الصلاح والاصلاح ففسأل الكريم الحبيب ان يكثر عددهم وعددهم ويؤيدهم بروح منه، ولقد ظهرت في هذا العصر تبشير الظفر والتجاح، وطلعت اعلام الهدى والتجاح، وزال النطاء عن أذهان كثير من المسلمين فلا يزال يزداد اشتراك المسلمين في معارف هذه الطائفة المصلحة وذلك بفضل مولانا الامام وشيخ الاسلام المفتي محمد عبده توجه الله بتاج عزه، وأخزي عدوه وأزاه، وأرداه في رزاه، ووقفنا الله وإياه الى الحق واشاعته، وارضاء الله وطاعته، وأعان من تصدى لخدمة هذه الطائفة وبذل الجهود والجهد في اظهار الحق ونشره امين

أما قول أخينا الفاضل اني استهظمت قوله بترك الدين جانباً والسياسة جانباً حتى تفرس في سوء الظن به حفظه الله فصحيح ولقد صدقت فراسته والحق أحق أن يقال وصدق رسول صلى الله عليه وسلم «اتقوا فراسة المؤمن» الحديث وكان ذلك قبل معرفتي

بحاله اما الآن فقد ذهب ذلك الظن واستغفر الله لي وله وسرني سروراً لا مزيد عليه موافقته اياي على ذم التمدنجات والتقليد الذي فرق المسلمين وهك اتحادهم وذكر ان له فيه كلاماً طويلاً في كتابه (أشهر مشاهير الاسلام) وددت لو اني اطلمت عليه ولكن حتى الآن لم يسره الله لي جملنا الله وإياه من حزبه ووقفنا للعمل الصالح واتباع نتاه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

(صالح بن علي الياضي)

في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٢

(المنار) كثر في هذا الزمان الطعن في الاسلام حتى من بعض المنتسبين اليه وأشد ما يطعنون فيه شكل الحكومة إذ يظن الاجانب انها حكومة ملكية مطلقة ومن المسلمين المشتغلين بالقوانين من يظن ذلك ومنهم من يقول ان الشريعة الاسلامية لم تبين شكل الحكومة ولم تضع لها أصلاً ثم ان المستبدين الذين أخذوا علماء السوء اعواناً يقتمون العامة بأن الخضوع للسلطة الاستبدادية الشخصية فرض ديني حتى انه ليوجد في العامة من يعتقد ان اتقاد أعمال السلاطين كفر . بل سمعت رجلاً خطيباً ومدرساً رسمياً يقول من يترض على السلطان فأنا لأعتقد بصحة اسلامه . لهذا ترى كثيراً من أصحاب الشريعة طلقوا يبرؤن دين الاسلام الحق وشريعته المادلة مما يقول الاعداء له والجاهلون به ورفيق بك يوجه كلامه الى هؤلاء المعاصرين ويريد من السين القسم التصدي الذي يجب الاخذ فيه بظواهر النصوص الواردة في الكتاب والسنة بلا تصرف ولا زيادة ولا قصان ولا ينكر ان للحكومة أصلاً جهادياً في الشريعة فكلامه في ترك الدين جانباً والدينا جانباً مبني على الفرق بين القسم الديني المحض من الشريعة والقسم الدنيوي المحض وهو اصطلاح عصري وكلام الشيخ صالح الياضي مبني على عدم التفرقة وهو الاصطلاح الاسلامي القديم وقد فتحنا باباً في المنار لناظرتهما ليتجلى الحق في هذه المسألة العظيمة التي هي مصدر كل شقاء إذ لا ينبغي البحث الذي عمي على أهله قروناً طويلاً الا بكثرة المراجعة وإيضاح الدلائل . واما أهل الذكاء والاطلاع فيكتفون بما هو دون ذلك ، وقد نشرنا في المجلد الرابع ماورد في الاخبار النبوية وآثار السلف في مسألة الحكومة الاسلامية وحصنا بين الاحاديث التي أشار اليها الشيخ صالح في مقالته هذه . والاحاديث التي أوردناها هناك ثلاثون حديثاً وثيقاً ، وقد جلي الاخ صالح أصل المسألة على ان في بعض كلامه مجالاً للبحث وان لنا العودة الى الموضوع في زمن قريب ان شاء الله تعالى